



بين السلاح والتنمية

□ د. يوسف منصور

● أثارت اهتمامي ورقة بحثية قدمها في مؤتمر اقتصادي عقد في لبنان في شهر ابريل من هذا العام برعاية المعهد العربي للتخطيط، الدكتور أحمد القواس، أحد كبار اقتصاديي المعهد، حول نسب الإنفاق على الأمن (الجهازين الأمني والعسكري) في العالم العربي مقارنة مع ما تلقاه الدول من مساعدات تنموية، وكان ما شد انتباهي نسب الإنفاق في الأردن، التي أذكرها بتسلسل هنا.

في عام 1990 بلغت المساعدات التنموية للأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20%، بينما كان الإنفاق الأمني حوالي 8% من الناتج المحلي أو 40% من الإنفاق على التنمية ذاك العام. وفي عام 1995 أصبحت نسبة المساعدات التنموية 6.5% من الناتج المحلي بينما بلغت نسبة الإنفاق على الأمن 6.25%، أي أن النسبتين أصبحتا متقاربتين.

واستمرت وتيرة انخفاض الإنفاق على التنمية وارتفاع الإنفاق الأمني/العسكري بالمقابل حتى عام 2008 حين وصل متوسط المساعدات التنموية إلى 3.2% بينما وصلت نسبة الإنفاق العسكري إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2010 أنفق الأردن 6.1% من الناتج المحلي على الجهاز الأمني والعسكري بينما بلغت المساعدات التنموية 3%، وبهذا أصبح الأردن أكثر دولة بالنسبة إلى الناتج المحلي تنفق على الأجهزة الأمنية والعسكرية من بين مجموعة دول عربية تتلقى مساعدات تنموية وهي البحرين، ومصر، ولبنان، والمغرب، وعمان، والسودان، وسورية، وتونس، واليمن.

من الملاحظ أن الإنفاق الرأسمالي في الأردن يعتمد كلياً على المساعدات التنموية التي تتلقاها سنوياً، وهي مساعدات غير منتظمة ومشروطة أحياناً بالتزامات قد لا يكون بعضها متماشياً مع التغيرات أو المتطلبات الآنية، خاصة وأن بعضها يتم التباحث فيه قبل شهر أو سنين من وصول المساعدات فتكون المعضلة قد انحسرت أو تفاقمت، مما لا يجعل المساعدات التنموية الآلية الأفضل للتخطيط أو للتعامل مع متغيرات الاقتصاد بشكل استراتيجي أو أداة ناجحة لبناء تنافسية الاقتصاد وضمان مستقبل أجياله.

كما يلاحظ أن جزءاً لا يستهان به من أوجه الإنفاق الأمني والعسكري يأتي من مصادر دخل محلية ثابتة كان من الممكن أن تتحول نحو أوجه إنفاق تنموية، وبما أن معظم الآليات العسكرية مستوردة، فإن الإنفاق عليها قد يعني تسرب بعض الإنفاق وحتى المساعدات العسكرية إلى خارج المملكة واقتصادها.

أيضاً، وبسبيل المقارنة فإن الإنفاق على التنمية يفيد الفئات الأقل حظاً وهي مجموعة كبيرة في الأردن، كما ينجم عن هذا الإنفاق مشاريع وفرص للتوظيف نحن في أشد الحاجة إليها، بينما يذهب الإنفاق الأمني/العسكري، ومع أهميته، عادة إلى مصانع السلاح ومالكها وخالبهم خارج الأردن. ولذلك فقد يكون من محاسن الأقدار أن غالبية ما ينفق (حوالي 90%) على الجهاز الأمني والعسكري في الأردن يذهب كرواتب وأجور للعاملين في هذه الأجهزة، وهي قوة عمالية تمثل 3% من سكان المملكة أو 9% من القوة العاملة؛ أيضاً، وحسبي موازنة 2011، بلغ متوسط الإنفاق في الموازنة على الرواتب الأمنية والعسكرية 1.8 مليار دينار بينما كان مجموع رواتب الجهاز المدني أقل من 1.3 مليار دينار.

أرجو أن لا يفهم مما أوردته الإقلال من دور الأجهزة الأمنية والعسكرية، ولكن ما أردت أن أشير إليه من خلال هذا التسلسل التاريخي للأرقام هو أننا إذا أردنا أن ينمو الاقتصاد الأردني بسرعة أكبر وأن نعظم تنافسيته يجب أن يعود الإنفاق الرأسمالي إلى الموازنة، وأن يشكل الإنفاق على التنمية والنمو الجزء الأكبر من أوجه إنفاقنا، وهو ما تتنادى به جميع النوااميس الاقتصادية المعروفة، وخاصة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي انتهتته الحكومة السابقة. 0.

مؤتمر الألعاب الالكترونية

الأردني السبت المقبل

□ ام-بيو

● تقوم رابطة شركات صناعة الألعاب الإلكترونية بالترتيب مؤتمر الألعاب الإلكترونية الأردني الذي سيعقد يوم السبت المقبل في قصر المؤتمرات - البحر الميت، والذي سيحضر من قبل محترفي تكنولوجيا المعلومات، العاملين في شركات الألعاب، إضافة إلى طلاب الجامعات والمدارس. وسيقوم - رئيس رابطة شركات صناعة الألعاب الإلكترونية الأردنية نور خريس - بإلقاء الكلمة الترحيبية والتعريف بالمتحدثين في هذا المؤتمر، الذين سيشاركون الأفكار والخبرات حول صناعة الألعاب الإلكترونية. ومنهم بول هولمان من شركة SONY، مارتن نويونز من الملتقى الدولي لألعاب البوالتف، رينا أوتور من PEAK GAMES، اجو روبينس من YOGURT TECHNOLOGIES وأحمد السفار من LOOKI GAMES.

سيتم تغطية ومناقشة العديد من المواضيع خلال المؤتمر التي ستعقد دوراً كبيراً بتقوية المهارات التقنية للمشاركين، مثل الفرص والمخاطر في الاقتصاد النطبيقات العالمية المتنامية بسرعة، كيفية بناء ألعاب ثلاثية الأبعاد باستخدام فلاش 11 وكيفية إدارة المجتمع العربي إضافة إلى عرض تجارب تعليمية متوازنة تضمن أحدث التقنيات في هذا المجال. وسيجمع المؤتمر مجموعة متنوعة من المتحدثين البارزين على المستوى الدولي لتبادل الأفكار والخبرات حول صناعة الألعاب الإلكترونية، حيث يهدف إلى تعزيز تنمية قطاع صناعة الألعاب لالكترونية في المنطقة، والتأكيد على أن مكانة الأردن كمركز لتطوير هذه الصناعة في الشرق الأوسط. كما سيتم التركيز على عرض تجارب تعليمية متوازنة تضمن أحدث التقنيات في هذا المجال. 0.

157 مليار دولار لاعادة

الإعمار بعد زلزال اليابان

□ طوكيو - رويترز

● أقر البرلمان الياباني أمس الاثنين ميزانية إضافية بقيمة 12.1 تريليون ين (157 مليار دولار) تشمل إصدار سندات جديدة لتغطية معظم تكاليف إعادة الإعمار بعد زلزال آذار. ويأمل صانعو السياسات في أن يساعد الاتفاق أيضاً على تعزيز التعافي الاقتصادي مع عدم اتضاح الأفاق بسبب صعود البن والتباطؤ العالمي واتساع نطاق أزمة ديون منطقة اليورو. وتتضمن الميزانية الإضافية 9.2 تريليون ين لإعادة الإعمار من بينها 500 مليار دعماً لتشجيع الشركات المتضررة جراء صعود البن على عدم نقل مصانعها وموظفيها خارج البلاد. وفي ضوء بلوغ الدين العام مثلي حجم الاقتصاد البالغ خمسة تريليونات دولار تواجه الحكومة تحدياً لتحقيق التوازن وتغطية تكاليف أكبر جهود إعادة الإعمار في تاريخ البلاد منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية دون أن تخنق التعافي الاقتصادي الهش. 0.

علاوي: انطلاقة جديدة للبنك التجاري الاردني في 2012



■ تصوير: عاطف العودات

تأمين من شركات تأمين لتحفيز عمل البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة. وشدد علاوي على أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير التمويلات لهذه المشاريع، إذ أن "التجاري" ماض بالتعاون مع الحكومة في تمويل المشاريع الصغيرة، ويأمل البنك أن يكون ضمن حزمة البنوك التي تقدم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أن هذا النوع من المشاريع يتضمن شريحة واسعة من قطاع الأعمال في المنطقة والعالم ومن المهم دعمها لخلق الوظائف. وأعلن أن البنك التجاري اسس وحدة متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأخرى للخدمات الفردية، إضافة إلى وحدة للمشاريع الكبرى والشركات بهدف منح قطاع المؤسسات المتوسطة تركيزاً أعلى.

هيكل أسعار الفائدة

وعن هيكل اسعار الفائدة لدى البنوك الاردنية قال علاوي: عملت في دول أخرى، وهناك موضوعية في الفرق الحالي بين سعر فائدة الاقراض والايداع، فالبنوك بشكل عام تتحمل مصاريف تشغيلية عالية، وتعمل دائماً على خطتها لتحديث الفروع واستخدام التقنية وتدريب مهارات كوادرها.

وتابع علاوي، في بعض الدول الفوائد على الودائع تكاد تكون صفراً وهي كذلك بالنسبة للفائدة على الدولار واليورو والاسترليني، فيما تدفع البنوك الأردنية للودعين بين 3-4 اضعاف ما يدفع في الخارج فائدة على الودائع. وكذلك بالنسبة للفوائد المدية فهي عالية وتتراوح بين 7.5 - 10 بالمئة (هذه النسبة أقل بكثير من التي تضعها بنوك في دول مجاورة، وتصل إلى 22 بالمئة 17% بالمئة)، هناك كلفة على الودائع وفائدة معقولة على القروض وتغطي الفروقات كلف التشغيل وتدعم أعمال البنوك.

أذرع جديدة

وأكد أنه منذ عام 2004 والبنك التجاري يعمل على تصويب اوضاع شركته السابقة التي تحملها والمتضمنة ديوناً ولكن خالي المقلب ستكون هناك انطلاقة جديدة للبنك في اعماله. وقال علاوي: يجب ان لا يغيب عن البال أن أرباح البنك التجاري التي يعدها البعض اقل من معدلات البنوك الأخرى، تأتي نظراً لقيامه بتسييد ديون سابقة ورهنا من قبل عام 2004. وفي العام المقبل ستكون انطلاقة جديدة للبنك التجاري مع نمو واسع، وتطبيق آليات الاداء الشامل مع الموظفين ترجمة لاستراتيجية البنك من قبل الكوادر البشرية أياً كان مستواها الاداري.

وأشار أن البنك سيسرع من العمل في الفروع لتلبية كافة احتياجات العملاء من مسارات يطلبها او خدمات يرغب بها، إضافة إلى تطوير التقنية وتدريب الافراد، وهذا ما سينعكس على نتائج البنك المالية. وأشار علاوي إلى قيام البنك التجاري بفتح فرع جديد في الأراضي الفلسطينية ليصبح عدد الفروع 4 عاملة، ذات مراكز مالية جيدة. وأعلن أن البنك يخطط لبناء اذرع جديدة أخرى مثل قطاعات التأمين والتمويل التجاري والعقارات مع تقديم خدمات متطورة للعملاء كالخدمات الطبية والنافذة الإسلامية، ونمضي قدماً في الاستثمار بالسوق المالية وطرح الاسناد. 0.

وميزانيات البنوك، الامر الذي ينعكس على اداء العجلة الاقتصادية.

انطلاقة جديدة في "التجاري"

وتوقع علاوي، تحسن اداء وخدمات البنك التجاري بشكل افضل خلال عام 2012، إضافة إلى أن البنك بني مخصصات جيدة خلال الفترة السابقة، ونجح في جدولة كثير من ديونه وستنكس هذه الاجراءات ايجاباً على الفوائد المعلقة، والدين سيصبح ايراداً للبنك. وكشف ان لدى ادارة البنك التجاري الأردني، خطة لإعادة هندسة وهيكل البنك، بما يتسق مع احداث التطبيقات، لتعظيم الاستفادة من ادارات البنك المختلفة، وهو ما سينعكس على اعمال البنك وسيليس الجمهور ذلك بشكل مباشر. حيث يعتبر الجمهور معيار الحكم على سلامة جودة الخدمات.

وأعلن ان البنك سيركز على خدمات الافراد والطبقة المتوسطة، والاعمال الصغيرة والمتوسطة، مع استمراره في المضي بتمويلات المشاريع الكبرى، بالتزامن مع تحسين الخدمات التقنية والمضي قدماً في مشاريع BANKING E لأنها تسرع الاداء وتخفف التكاليف التشغيلية. وكشف علاوي ان لدى "البنك التجاري" خطة عمل تركز على قطاعات التجزئة والافراد وخدمات القطاع التجاري المتوسط، وتسريع الاعمال إضافة إلى مركزية الخدمات لتفريع الموظفين لخدمة الزبائن بشكل افضل واسرع، عبر استخدام التكنولوجيا المتقدمة لاختصار المدة والكلفة، وتقليل الاسلوب التقني والروتين وتدريب الموظفين، وتقليل العبء على موظف خدمة الزبائن وتقليل مدة انتظارهم، وصولاً إلى نصف دقيقة لبعض الخدمات.

وأعلن علاوي ان "التجاري" هو البنك الثاني في المملكة الذي يطبق خدمة "بصمة العين" في حال تم نسيان البطاقة المدنية او بطاقة الصراف الآلي، وتستخدم في الصرافات الآلية ولا يمكن تزويرها إضافة إلى استخدامها لدى الفروع ومواقع خدمة العملاء والزبائن وبسرعة، مشيراً ان "التجاري" هو البنك الرابع في العالم العربي الذي يطبق هذه الخدمة التي تسهل على الجمهور كما انه الثاني محلياً.

رفع رأس المال

وعن متطلبات رفع رأس مال البنك قال المدير عام للبنك التجاري، ان ما تبقى لعملية رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار بحسب متطلبات البنك الحالي هو مبلغ 17 مليون دينار، ويتوقع رفعه عبر امكانيات متنوعة لإدارة البنك، مثل الاكتتاب أو رسملة الأرباح إذ يتوقع أن تكون أرباح العام 2011 أفضل منها للعام 2010.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ودعا علاوي إلى بناء خطة متكاملة من الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية والبنوك بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ ان المشكلة في تمويل هذه المشاريع أن اصحابها أقل استعداداً لتلبية احتياجات الجهات الرقابية (فصاحب مشروع صغير ليس لديه ميزانية، او بيانات مالية، وبالتالي يجب اتباع المساقات العالمية في هذا الجانب، فيعجز الدول تتبنى الدولة والبنك المركزي عملية التمويل الاصفري. ودول أخرى تمزج بين دور البنوك والمؤسسات الحكومية لضمان الأمان للبنوك، او عبر منح الممولين بوالص

● تطوير خدمات الفروع واعادة هندسة الادارات والعمل

● 30 فرعاً عاماً في المملكة و4 في الاراضي الفلسطينية

● توقع تجنيب مخصصات اقل لبعض الديون في 2012 وهو ما ينعكس على النتائج المالية

● استخدام أحدث التقنيات العالمية والبنك يفكر في أذرع خدمية جديدة

● التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتخصيص ادارة لهذا الشأن

● هيكل اسعار الفائدة في البنوك عادل للجمهور وفائدة الودائع في بعض الدول تصل للوفر

تجنيب مخصصات

وعن توقعاته حيال تجنيب مخصصات للعام 2012، توقع علاوي، استمرار البنوك في تجنيب مخصصات لبعض الديون، ولكن يتوقع أن تكون بنسبة أقل، إذ أن القطاع البنكي بني خلال الفترة الماضية مخصصات واسعة وجيدة، بالتزامن مع انتهاء البنوك الأردنية من عمليات رفع رأس المال، وهو ما يدعم الوضع المالي

مع دول ذات حجم اقتصاد وسكان مشابهة لسرادن، مشيراً ان البنوك الأردنية تترجم استراتيجياتها لدعم احتياجات المجتمع الأردني والاقتصاد الكلي، وهو حالياً يتجه إلى التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخروج من الازمة المالية

وعبر علاوي عن تفاؤله بالمستقبل الاقتصادي، بالنسبة للقطاع المصرفي وبيئة الاقتصاد الكلي برمته، داعياً إلى النظر بشكل واقعي إلى البيئة الاقتصادية والمصرفية العالمية، إذ ان الهزة المالية كانت "تسونامي" بدأت من المركز وانتقلت إلى الأطراف الأخرى، وكانت مضارها على الاقتصادي الأردني اقل بكثير مما شاهدناه في دول أخرى.

وقال: "إذا كنا واقعيين وموضوعيين ونظرنا إلى ما حصل في الاقتصاد الأردني مقارنة مع ما شهدته دول متقدمة، فإن اضرار الاقتصاد الوطني لا تزال محدودة ... لم اكن متفائلاً في السابق قياساً إلى حجم الازمة المالية العالمية، ولكن الاقتصاد الوطني ائبت مرونة في تعاطيه مع الازمة، كما أن وجود قيادة حكيمه علياً منقطة لاضعاع الاقتصاد وضعت استراتيجيات تترجم على مستوى الاجهزة الرقابية والتنفيذية خفف من وطأة وآثار الهزة المالية".

وأشار انه بالنظر إلى اوضاع البنوك الأمريكية والأوروبية فإن الدعم الحكومي وصل إلى تريليونات لكن الاقتصاد الأردني كالاقتصاد نام يعمل على تخطي آثار الازمة بكفاءة ودون كلف على الحكومة.

وعن الازمة المالية العالمية، اشار علاوي ان ارتفاع اسعار النفط والسلع الاساسية عالمياً اضاف سيولة هائلة للاقتصاد العالمي، لكن التوظيف المالي لهذه السيولة من قبل البنوك كان بشكل غير مدروس خاصة من الجهات الرقابية، ولكنه كان آنذاك تصرفاً مبرراً، فقبل عام 2008، والتسارع في تدفق الاموال، أدى إلى عجز اجهزة الرقابة والتدقيق عن وضع ضوابط رقابية على الاموال واعمال البنوك والشركات المالية.

وشدد على أن آثار الازمة المالية محلياً كانت قليلة ومحدودة وقام البنك المركزي بدور جيد في تفهم الازمة، وكان يحرك أدوات السياسة النقدية، بما يتناسب مع الامكانيات المتاحة والحفاظ على معدلات النمو ضمن اطار رقابة حصيفة. كما كان يوجه البنوك تجاه تمويل بعض القطاعات، وسمح لها في أخذ الضمانات والمرونة في جدولة بعض اصناف البنوك.

مزيد من التحسن

وعن اداء البنك التجاري والبنوك الأردنية، قال علاوي: "مقارناً بالنسبة لأداء البنك التجاري والبنوك الأردنية برمته، داعياً إلى النظر لميزانيات البنوك في الربع الأول فالثاني فالثالث 2011 فالإتجاه نحو التحسن الدائم، ومزيد من الربحية، وهذا يدل على أن البنوك استطاعت تخطي الازمة المالية، وعملت على بناء مخصصات لبعض الديون إضافة إلى تسويات لهذه الديون من القطاعات والشركات المعنية فيما تسير أعمال القطاع المصرفي للأفضل مع تحسن البيئة الاقليمية والعالمية".

وتابع: ان الاقتصاد الأردني حساس للاوضاع الاقليمية، إذ أنه مع تحسّن البيئة العربية اقتصادياً وسياسياً سينعكس ذلك على الاقتصاد الأردني، على شكل تحسن في الاداء وتيرة النمو.

□ ام-بيو - علي الرواشدة

● أعلن مدير عام البنك التجاري الاردني مهدي العلاوي، ان البنك سيشهد انطلاقة جديدة خلال العام 2012 تقوم على تطوير الخدمات واعادة هندسة العمل.

وأعلن العلاوي في حديث لـ "العرب اليوم" عن سلة من الخدمات الجديدة سيقدمها البنك لزبائنه في المملكة، عبر فروعها التي وصلت إلى 30 فرعاً عاملاً، و4 فروع في الأراضي الفلسطينية. وأكد ان البنوك الأردنية ومن بينها "التجاري" اثبتت بالواقع العملي تحسناً في الاداء وهو ما تظهره بالفعل النتائج الربعية للشركات للربع الاول والثاني والثالث 2011.

وتوقع علاوي ان تعمد البنوك الاردنية ومن بينها "التجاري" إلى تجنيب مخصصات بشكل اقل من السابق، خلال العام 2012 منوها إلى ان البنك التجاري، سينتخلص من تركة سابقة على شكل ديون تعود لما قبل عام 2004 وهو ما سينعكس ايضاً على اداته بشكل افضل.

واضاف، ان ما تبقى لرفع رأس المال البنك التجاري الأردني إلى 100 مليون دينار هو مبلغ 17 مليون دينار وتدرس ادارة البنك حزمة من الخيارات بغيّة رفع رأس المال لتلبية لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

وقال ان البنك سيشهد تحولاً نحو مزيد من استخدام التقنيات الحديثة، إضافة إلى بنائه ادارة جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فيما يفكر حالياً بأذرع خدمية جديدة كشركة تأمين وتمويل تأجيرى، ونافذة اسلامية وذراع عقارية.

مركز ربحية

وقال علاوي: تعد مسيرة البنك التجاري الأردني مسيرة نجاح متواصلة، وهذا ما يشجع كثيراً من الضامعين، في المشاركة مع البنك. مشيراً ان استلام مجلس ادارة بنوكاً قيادة البنك منذ سنوات، حول البنك إلى مركز ربحية جيدة وأثبت وجوده في السوق المالي الأردني.

وقال: ان ما يثبت ذلك النتائج المالية خلال السنوات الماضية، وهو ما يحمل الادارة المسؤولية الدائمة في ان تستمر بمسيرة النجاح هذه خاصة خلال العام الحالي وعام 2012.

وذكر ان "البنك التجاري" قام بافتتاح الفرع 29 قبل أيام واتبع ذلك في الفرع 30 بمحافظة الغرق أيضاً، وهذا يدل على استمرار البنك في سياسة التوسع والانتشار.

البيئة التنظيمية

ورداً على استفسار حول تعدد الجهات الرقابية، اشار ان ذلك لا يسبب ارباكاً في العمل حيث يجب ان تكون استراتيجيات وسياسات البنوك واضحة وبالتالي لا توجد مشاكل فعمل هيئة الاوراق المالية مثلاً مختلف عن دور البنك المركزي وكل مؤسسة تقوم بدورها.

وشدد على انه بالمقارنة بين واقع الاردن والدول المجاورة والدول المتقدمة، فجد ان الاردن يمتاز بواحدة من أفضل البيئات التنظيمية والرقابية المصرفية.

وتابع: "إذا كان البنك منظمًا واستخدم التقنية بكفاءة - وهذا ما يحصل لدى البنوك الأردنية - فانه لا توجد إشكالات في العمل اليومي مع المؤسسات التنظيمية والرقابية. يشهدنا على ان البنك المركزي يعب الدور المطلوب منه بكفاءة وضمن الاطر العالمية الأحدث مثل بازل 2 وبازل 3 الوحكمة المؤسسية وهو ما ينعكس على اداء البنوك والتصنيفات من المؤسسات العالمية، كما ان البنوك الأردنية تسير في الاخرى في خطى تسبق نظيرتها في الدول المجاورة.

وعن عدد البنوك العاملة في السوق المحلية، قال انها تلبى احتياجات الاقتصاد الأردني، عبر سلة واسعة من الخدمات ضمن بيئة تنظيمية وتنافسية مميزة، وهي بعدها الحالي وبطروعا المنتشرة في المملكة تعبر عن حالة من الكفاية الاقتصادية بالنظر إلى حجم الاقتصاد الأردني وعدد السكان. وزاد على ذلك: بالنظر إلى المقارنات العالمية في العالم المتقدم، فإن الفرع الواحد للبنك يخدم 7 آلاف شخص نظراً لأن عدد العملاء أكبر منه في الدول النامية، وفي الاردن بدأت تتعزز الثقافة المصرفية لدى جيل الشباب، ولدى قطاعات الاعمال لكنها تظل اقل منها في الدول المتقدمة نسبياً.

ونوّه علاوي على انه عندما يزداد الوعي المصرفي لدى الجمهور واستخدامه للتقنيات الحديثة يزداد عدد عملاء البنوك. فنسبة عدد البنوك والفروع، معقولة وجيدة بالمقارنة